وزير الخارجية: شهادة دولية على ريادة البحرين في المبادرات الرقمية المبتكرة

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية رئيس لجنة الشؤون الدولية لحقوق الإنسان أن تقدم مملكة البحرين إلى المرتبة الرابعة عشرة عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026 يعد شهادة دولية جديدة على تميز المملكة وريادتها في تقديم مبادرات رقمية مبتكرة ومستدامة تواكب المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح أن تحقيق مملكة البحرين نتائج متميزة في التقرير الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وتقدمها أربعة مراكز مقارنةً بتقرير عام 2024، ومواصلة حضورها ضمن مجموعة الدول ذات مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية العالي جدًا، وحلولها في المرتبة الرابعة عالميًا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات، والتاسعة في مؤشر الخدمات الرقمية، والأولى عالميًا في مؤشر المشاركة والتفاعل، فضلًا عن حصول مدينة المنامة على المركز الأول عالميًا مكرّرًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية، يعكس ريادة المملكة في مجال التحول الرقمي الحكومي، ويعزز مكانتها التنافسية على المستوى الدولي.

كما نوه بمتابعة الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، ودعمه لمسيرة تطوير منظومة الحكومة الإلكترونية وتعزيز خدماتها، مشيرًا إلى تكامل الجهود الوطنية، والتعاون والتنسيق القائم بين وزارة المواصلات والاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وشركات الاتصالات، لتطوير الأنظمة والخدمات الحكومية الإلكترونية، وتعزيز البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، بما يدعم مسيرة التنمية المستدامة، ويحقق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.



○ وزير الخارجية.

وأعرب عن اعتزازه بالمكانة المرموقة التي تحظى بها مملكة البحرين في المحافل الدولية، بما يتجسد في عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة (2026–2027)، وإعادة انتخابها لعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للفترة (2030–2027)، وانتخاب مرشحها عادل درويش نائبًا للأمين العام للاتحاد، خلال مؤتمر المندوبين المفوضين المنعقد في الدوحة، وكونها من الدول المؤسسة لمنظمة التعاون الرقمي، وتصنيفها ضمن الفئة الأولى في مؤشر الأمن السيبراني العالمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، فضلًا عن حصول مجلس الشورى على المركز الثاني عالميًا ضمن الفئة الأولى في مؤشر النضج الرقمي للبرلمانات الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام، وغيرها من الإنجازات التي تعكس الثقة الدولية في نهجها التنموي والحضاري وكفاءة مؤسساتها ودبلوماسيتها الفاعلة.

وفي سياق المسؤولية الدولية المشتركة، أشار إلى ما لفت إليه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من أهمية بلورة إطار دولي موحد لتنظيم وحوكمة وتطوير الذكاء الاصطناعي، يقوم على مبادئ المسؤولية والشفافية والاستخدام الآمن، ويحقق التوازن بين تشجيع الابتكار والحد من المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات، مضيفًا في السياق ذاته أهمية العمل على تنفيذ المبادرة البحرينية التي أقرتها القمة العربية الثالثة والثلاثون «قمة البحرين» بشأن تطوير التعاون في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار والتحول الرقمي.

وجدد دعوة مملكة البحرين إلى إنشاء إطار جماعي لحماية الملاحة البحرية والجوية، والتوافق على مبادئ دولية تحول دون استخدام الممرات المائية والكابلات البحرية أدوات للضغط أو التهديد، تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، صونًا لأمن الاتصالات العالمية وسلاسل الإمداد.

وأكد وزير الخارجية في ختام تصريحه أن مملكة البحرين، في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ماضية في مسيرتها التنموية والحضارية، وفي ترسيخ ريادتها العالمية في مجال التحول الرقمي، وتعزيز التعاون الدولي في توظيف التكنولوجيا والابتكار وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الخدمات الحكومية وكفاءتها وفاعليتها، وخدمة التنمية المستدامة وتعزيز الأمن والسلام، وبناء مستقبل أكثر ازدهارًا للبشرية جمعاء.

وزير التربية: تقدم البحرين ثمرة الاستثمار في الإنسان والتكنولوجيا

أكّد الدكتور محمد بن مبارك جمعة، وزير التربية والتعليم، أن تقدّم مملكة البحرين إلى المرتبة الرابعة عشرة عالميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2026، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة، يمثّل ثمرة الاستثمار في الإنسان والتكنولوجيا، ويعكس مكانة المملكة المتقدمة في مجال التحول الرقمي.

وأوضح الوزير أن هذا الإنجاز يأتي رافدًا للمسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظّم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما تحظى به تنمية الكوادر الوطنية وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات من دعم واهتمام متواصلين.

وهنّأ وزير التربية والتعليم الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، بهذه النتائج المتميزة، مؤكّدًا أن متابعة معاليه لفرق العمل التي عكفت على تنفيذ الخطط والسياسات الداعمة لتطوير الحكومة الإلكترونية أسهمت في تقدّم مملكة البحرين في المؤشرات الدولية، مشيدًا بدور هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مؤكّدًا أهمية استمرار الشراكة بين الجهات الحكومية المعنية بالمؤشرات الدولية لتحقيق الأهداف المنشودة.



○ وزير التربية والتعليم.

وفي استعراضه لأبرز نتائج التقرير، بيّن الدكتور محمد أن مملكة البحرين تقدّمت أربعة مراكز في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية مقارنةً بعام 2024، وأربعة عشر مركزًا في مؤشر الخدمات الرقمية، محقّقةً المرتبة التاسعة عالميًا، وستة مراكز في مؤشر البنية التحتية للاتصالات، محقّقةً المرتبة الرابعة عالميًا، كما حصلت مدينة المنامة على المركز الأول مكرّرًا عالميًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية المحلية، متقدّمةً اثني عشر مركزًا مقارنةً بعام 2024، بما يجسّد تكامل الجهود الوطنية في تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز البنية التحتية التقنية.

وفيما يتعلق بمؤشر رأس المال البشري، لفت الوزير إلى أنه يشكّل أحد المكوّنات الرئيسية لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، إلى جانب مؤشر الخدمات الرقمية ومؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤكّدًا أن جودة التعليم في مملكة البحرين أسهمت بصورة مباشرة في تطوير الكوادر البشرية وصقل مهاراتها في استخدام التقنية والأدوات الرقمية.

وأكّد الوزير أن هذه المنجزات تمثّل حافزًا لمواصلة تطوير جودة التعليم والاستثمار في تنمية الكوادر البشرية، بما يعزّز تنافسية مملكة البحرين ويدعم استدامة إنجازاتها على المستوى العالمي.

يتضمن مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية في منصة رقمية واحدة..

بيت التمويل الكويتي - البحرين يطلق تطبيقه المصرفي الجديد للهواتف الذكية

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين إطلاق تطبيقه المصرفي الجديد للهواتف الذكية، الذي يوفر منصة رقمية متكاملة تلبي تطلعات العملاء المصرفية في مكان واحد، من خلال تجربة أكثر سهولة وسرعة ومرونة، تتيح الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية المميزة، بما يعزز قدرة العملاء على إنجاز معاملاتهم وإدارة منتجاتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان، من دون الحاجة إلى زيارة فروع البنك.

وصُمم التطبيق الجديد ليخدم مختلف شرائح العملاء، ويوفر تجربة مصرفية سهلة الاستخدام تتسم بالسلاسة والوضوح، مع مجموعة من الأدوات الذكية التي تسهم في تبسيط إنجاز المعاملات اليومية. ومن أبرز هذه الأدوات خاصية البحث الذكي، التي تمكن المستخدمين من الوصول إلى الخدمات أو الأقسام التي يبحثون عنها، بما يوفر الوقت والجهد ويجعل استخدام التطبيق أكثر كفاءة.

ويتيح التطبيق للعملاء الاستفادة من العديد من الخدمات المصرفية التي تغطي مختلف احتياجاتهم اليومية، وإدارة حساباتهم ومنتجاتهم المصرفية، إلى جانب الوصول إلى مجموعة من الحلول الرقمية والمنتجات الاستثمارية التي يقدمها البنك. كما يوفر إمكانية فتح الحسابات رقمياً للمواطنين البحرينيين والمقيمين غير البحرينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، بما يعكس توجه البنك نحو توفير منصة مصرفية شاملة تلبي احتياجات العملاء في مختلف مراحل رحلتهم المصرفية.



○ د. شادي زهران.



ويتضمن التطبيق مجموعة من الحلول والخصائص المصرفية المبتكرة، من بينها إمكانية إصدار بطاقة ائتمانية فورياً مقابل الودائع في حساب «حصادي»، إلى جانب سهولة الوصول إلى حسابات الذهب والفضة، بما يتيح للعملاء الاستفادة من حلول استثمارية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما يوفر خاصية «المحفظة العالمية»(Global Wallet)، التي تتيح ربط بطاقة خصم واحدة بأربع عملات مختلفة، بما يمنح العملاء مرونة أكبر في الإنفاق أثناء السفر والتسوق الدولي، ويساعدهم على تجنب رسوم تحويل العملات الأجنبية عند استخدام العملات المرتبطة بالمحفظة.

وبهذه المناسبة، صرح د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً: «نواصل في بيت التمويل الكويتي – البحرين الاستثمار في تطوير خدماتنا المصرفية الرقمية، انطلاقاً من حرصنا على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي وتقديم تجارب أكثر سهولة وملاءمة لعملائنا. ويمثل إطلاق التطبيق الجديد خطوة مهمة ضمن هذا التوجه، إذ يجمع مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية في منصة واحدة، صُممت لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتمنحهم قدرة أكبر على إنجاز معاملاتهم وإدارة شؤونهم المصرفية بكفاءة ومرونة».

وأضاف: «حرصنا في تطوير التطبيق على أن تتجاوز التجربة مجرد إتاحة الخدمات المصرفية عبر الهاتف، من خلال دمج أدوات ذكية وخصائص رقمية وحلول مبتكرة تسهم في تبسيط التعاملات اليومية وتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات. ونؤمن بأن تطوير التجربة الرقمية يتطلب مواصلة الاستماع إلى احتياجات العملاء والعمل على تلبيتها، وهو ما نضعه في صميم جهودنا الرامية إلى الارتقاء بمستوى خدماتنا وتعزيز سهولة الوصول إليها».

ويأتي إطلاق التطبيق الجديد في إطار استراتيجية بيت التمويل الكويتي – البحرين الرامية إلى مواصلة تطوير بنيته الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المتاحة إلكترونياً، بما يعزز كفاءة العمليات ويوفر للعملاء تجربة مصرفية أكثر تكاملاً ومرونة، ويواكب تطلعاتهم واحتياجاتهم المتجددة.

مجلس النواب يناقش مقترحا نيابيا بتعديل قانون القيمة المضافة الثلاثاء

يناقش مجلس النواب في جلسته يوم الثلاثاء القادم الاقتراح بقانون بتعديل قانون القيمة المضافة، الذي يهدف إلى جعل تاريخ توريد السلع والخدمات إلى إحدى الجهات الحكومية هو تاريخ تسلم المبلغ المسدد عنها، وذلك لمعالجة الإشكالية العملية التي يواجهها أصحاب الأعمال الذين يوردون السلع أو الخدمات عند التعامل مع الجهات الحكومية، والتي تؤثر بشكل سلبي على السيولة النقدية لديهم.

كما يهدف الى ضمان ان يكون تاريخ استحقاق القيمة المضافة متوافقا مع تاريخ تسلم الدفعات المالية الفعلية مقابل التوريدات التي تتم للجهات الحكومية، والتوافق مع الممارسة الفعلية، حيث تقوم الجهات الحكومية بسداد الفواتير المستحقة عليها بعد فترات زمنية متفاوتة وطويلة قد تتجاوز السنة في بعض الحالات، وتحقيق العدالة الضريبية ودعم بيئة الأعمال.

وفي المقابل، دعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني والجهاز الوطني للإيرادات إلى إعادة النظر في الاقتراح بقانون، نظرا لأن وزارة المالية والاقتصاد الوطني تتولى مسؤولية رسم السياسات المالية للدولة، والتي تعكس التوجهات المالية والاقتصادية للحكومة، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في ظل سياسة الاقتصاد الكلي، وفقًا للمرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة.

كما أن الجهاز الوطني للإيرادات يتولى إدارة وتحصيل ورقابة الإيرادات الانتقائية والقيمة المضافة وضريبة الحد الأدنى على المشاريع متعددة الجنسيات، من خلال تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها، وفقًا للمرسوم رقم (45) لسنة 2018.

«مرافق النواب» توصي بمنح المتقاعدين فوق 55 عاما أولوية قصوى في الخدمات الإسكانية

أوصت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب بالموافقة على اقتراح برغبة بشأن تعديل أولوية استحقاق الخدمات الإسكانية، بما يشمل المتقاعدين الذين تجاوزت أعمارهم 55 عاماً، وذوي الحاجة الصحية، وإدراجهم ضمن الفئات ذات الأولوية القصوى في قوائم الانتظار، مراعاةً لظروفهم المعيشية والصحية وتعزيزاً للاستقرار الأسري والاجتماعي.

وأكدت اللجنة، في تقريرها المعروض على مجلس النواب الثلاثاء القادم، أن اعتبارات المصلحة العامة تقتضي مراعاة الأوضاع الصحية والمعيشية لهذه الفئات، ولا سيما المتقاعدين الذين قد يواجهون صعوبة في تحمل أعباء السكن المؤقت، إلى جانب توفير بيئة سكنية ملائمة لذوي الحالات الصحية، بما يعزز استقرارهم النفسي والاجتماعي ويحسن جودة حياتهم. من جانبها أفادت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بأن الغاية منه متحققة بالفعل من خلال المعايير والاستثناءات التي ينظمها القرار الوزاري بشأن نظام الإسكان، مشيرة إلى أنه يتم اعتماد معيار أقدمية الطلب بصورة أساسية عند تخصيص خدمات التمليك، مع الاسترشاد بمعايير أخرى بحسب طبيعة الحالات.

وأكدت الوزارة أن القرار يمنح الوزير، بعد أخذ رأي لجنة الإسكان، صلاحية استعجال تخصيص الخدمة الإسكانية في الحالات التي تستدعي ذلك، استناداً إلى اعتبارات تشمل عدد أفراد الأسرة، والحالة المادية والصحية لرب الأسرة أو أحد أفرادها، وظروف السكن الحالي، وموقعه، وتاريخ تقديم الطلب، فضلاً عن أي ظروف خاصة أخرى بمقدم الطلب أو أسرته.

وأضافت أن الحالات الاستثنائية والطارئة تخضع للدراسة من خلال لجنة الإسكان، بما يشمل إجراء الدراسات اللازمة والزيارات الميدانية، تمهيداً للتوصية باستعجال استفادة أصحاب الطلبات الذين تستدعي ظروفهم تدخلاً سريعاً.

«التربية»: آلية إلكترونية متكاملة للتحقق من صحة مؤهلات العاملين بالمؤسسات التعليمية الخاصة

كتب: وليد دياب

أكدت وزارة التربية والتعليم تطبيق آلية إلكترونية متكاملة للتحقق من صحة المؤهلات العلمية واعتماد الجهات المانحة لها، المقدمة من العاملين في المؤسسات التعليمية الخاصة لشغل الوظائف التعليمية والإدارية، وذلك قبل إصدار الموافقات اللازمة للتعيين، مشيرة إلى أن إجراءات التدقيق تتم بالتعاون مع شركات معتمدة ومتخصصة، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية والملحقيات الثقافية في الخارج.

جاء ذلك في ردها على اقتراح برغبة نيابي حول تشكيل لجنة إدارية للتحقق من صحة مؤهلات العاملين الأجانب قبل توظيفهم. وشددت الوزارة على أن عملية التحقق تشمل التواصل المباشر مع المؤسسات التعليمية المانحة للمؤهلات، والتأكد من اعتمادها في بلد المنشأ، مؤكدة استعدادها لتقديم الدعم والمساندة للجهات الراغبة في تدقيق المؤهلات، بناءً على طلب مباشر منها. في الوقت نفسه أكدت وزارة العمل أن التحقق من مؤهلات العاملين الأجانب قبل التحاقهم بالعمل يُعد مسؤولية أساسية تقع على عاتق صاحب العمل، وفقاً لمتطلبات الوظيفة وما تستلزمه من مؤهلات علمية أو خبرات أو مهارات تخصصية، لافتة إلى أن بعض المهن تتطلب تراخيص رسمية تصدرها جهات مختصة تتولى التحقق من المؤهلات ووضع ضوابط ممارسة المهنة. وأشارت الوزارة إلى أنها بدأت تنظيم 20 مهنة فنية لا تتوافر لها جهة تنظيمية محددة، من خلال إخضاعها لمعايير وضوابط بالتعاون مع مبادرة «مهارات البحرين» التابعة لصندوق العمل «تمكين»، وهيئة تنظيم سوق العمل، وغرفة تجارة وصناعة البحرين. كما أوضحت أن قانون العمل في القطاع الأهلي لا يفرض بصورة عامة تقديم مؤهل دراسي عند استقدام العمالة الأجنبية، باستثناء المهن التي تشترط ذلك، فيما يتولى جهاز الخدمة المدنية التحقق من مؤهلات العاملين الأجانب في الجهات الحكومية.من جانبها، أفادت هيئة تنظيم سوق العمل بأن الإجراءات المعمول بها تحقق الغاية من الاقتراح فيما يتعلق بالمهن التخصصية التي تستلزم ترخيصاً مهنياً، إذ لا تصدر الجهات المختصة هذه التراخيص إلا بعد التحقق من المؤهلات المطلوبة. كما تشترط الهيئة إرفاق الترخيص المهني بطلب إصدار تصريح العمل أو تغيير المهنة، متى كانت الوظيفة تتطلب ذلك، إلى جانب التحقق من استيفاء صاحب العمل والعامل بقية الشروط القانونية. في المقابل وافقت لجنة الخدمات بمجلس النواب على الاقتراح برغبة المقدم من النواب محمد حسين جناحي، وأحمد عبدالواحد قراطة، وهشام عبدالعزيز العوضي، ومنير إبراهيم سرور، وحنان محمد الفردان، الذي يستهدف ضمان صحة المؤهلات العلمية والمهنية للعاملين الأجانب، من خلال تشكيل لجنة مشتركة تضم الجهات المعنية، وتطوير قاعدة بيانات مركزية لتبادل المعلومات وتوحيد آليات التدقيق، ذلك لتعزيز موثوقية الكفاءات الوافدة، والحد من مخاطر تزوير المؤهلات أو توظيف غير المؤهلين، بما يسهم في رفع جودة الخدمات وحماية كفاءة سوق العمل.

مطالبة نيابية ببحرنة وظائف الموارد البشرية في الجامعات

التعليم العالي: نسبة البحرنة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة تبلغ 76%

أوصت اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الخدمات بمجلس النواب بالموافقة على الاقتراح برغبة بشأن توطين (بحرنة) وظائف الموارد البشرية في الجامعات الحكومية والخاصة، وذلك بتوافق جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، استناداً إلى اعتبارات المصلحة العامة وما يمثله المقترح من دعم لفرص توظيف الكفاءات الوطنية وتعزيز حضورها في قطاع التعليم العالي.

وكشف تقرير اللجنة، المعروض على مجلس النواب في جلسته المقبلة أن نسبة البحرنة في وظائف الموارد البشرية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة بلغت 76%، فيما نجحت 8 مؤسسات تعليم عال في تحقيق نسبة بحرنة كاملة بلغت 100% في هذه الوظائف، وفقاً لمرئيات مجلس التعليم العالي. وأوضح مجلس التعليم العالي أن جميع الوظائف المصنفة ضمن قطاع الموارد البشرية والوظائف الإدارية الأخرى في الجامعات والكليات الحكومية يشغلها بحرينيون بنسبة 100%، مشيراً إلى أن التوظيف في هذه الوظائف يتم بالتنسيق مع جهاز الخدمة المدنية، في حين تخضع الوظائف الإدارية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة لقانون العمل في القطاع الأهلي، وتتولى الجهات المختصة مراقبة نسب البحرنة فيها. واستعرضت اللجنة مرئيات 12 جهة تعليمية، حيث أكدت جامعة البحرين أن جميع وظائفها الإدارية، بما فيها الموارد البشرية، بحرينية بنسبة 100%، كما بلغت النسبة ذاتها في كل من الجامعة العربية المفتوحة والجامعة الخليجية، فيما أشارت الجامعة البريطانية إلى تحقيق نسبة 100% في عدد من إداراتها وأقسامها الإدارية.

وفي المقابل، تفاوتت نسب البحرنة في عدد من الجامعات الخاصة، إذ بلغت 80% في المناصب الإدارية بإدارة الموارد البشرية في الجامعة الأهلية، ونحو 67% في قسم الموارد البشرية بجامعة البحرين للتكنولوجيا، و66% في جامعة المملكة، التي أوضحت أن إدارة الموارد البشرية تضم موظفاً واحداً غير بحريني متخصصاً في التدريب والتطوير. وأكدت الجامعات، في مرئياتها، أهمية إعطاء الأولوية للكفاءات البحرينية في التوظيف، مشددة على أن توطين هذه الوظائف يسهم في دعم الاستقرار الوظيفي، وتعزيز التنمية الوطنية، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية، فضلاً عن توفير فرص عمل للكوادر المحلية والاستفادة من معرفتها بالتشريعات والقوانين البحرينية.

وفي الوقت ذاته، لفتت بعض الجامعات إلى تحديات تتعلق بنقص الخبرات التخصصية في بعض مجالات الموارد البشرية، والمنافسة على استقطاب الكفاءات المؤهلة، محذرة من أن التطبيق الفوري للتوطين من دون تدرج قد يؤثر في استمرارية العمل وجودة الخدمات الإدارية.

وطرحت الجامعات عدداً من المقترحات لدعم التوجه، أبرزها إعداد برامج تدريب وتأهيل متخصصة بالشراكة مع وزارة العمل وصندوق العمل «تمكين»، وتقديم حوافز للأجور والترقيات، ووضع خطة زمنية ونسب تدريجية للبحرنة تضمن نقل الخبرات والمعرفة، إلى جانب إنشاء لجنة متخصصة لمتابعة تنفيذ خطط التوطين وقياس نتائجها.

مالية النواب ترفض اشتراط 100 ألف دينار حدا أدنى لرأسمال الشركات الأجنبية

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب، برفض الاقتراح بقانون بتعديل قانون الشركات التجارية، المقدم من مجلس النواب والذي يستهدف اشتراط حد أدنى لرأس مال الشركات المملوكة كليًا أو جزئيًا لشركاء غير بحرينيين، يقدر بنحو 100 ألف دينار.

وأكدت اللجنة في تقريرها أن الاقتراح يتعارض مع أهداف رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، ومع السياسة التشريعية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلًا عن تعارضه مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي والأهداف المرجوة للمرحلة القادمة.

وأوضحت أن فرض حد أدنى موحد لرأس المال على الشركات الأجنبية في جميع القطاعات الاقتصادية، دون استثناء، يترتب عليه تكلفة اقتصادية على الاقتصاد الوطني من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وإرسال رسالة سلبية للمستثمرين الأجانب في فترة يحتاج فيها الاقتصاد الوطني إلى توفير مناخ استثماري قادر على المنافسة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأبدت وزارة الصناعة والتجارة اعتراضها على الاقتراح بقانون، موضحة أنه يقيد السياسة التشريعية المتبعة في هذا الشأن، مما سيؤثر في صناعة الخدمات المالية بشكل أو بآخر، إذ إن الحد من الشركات ذات رأس المال الأجنبي من شأنه أن يتعارض مع سياسة الحكومة الموقرة وتوجهها في التوسع وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويتعارض مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه الحكومة، كما سيشكل عقبة في ظل الخطط المرسومة والأهداف المرجوة في المراحل القادمة.

وأثنت غرفة تجارة وصناعة البحرين على الاقتراح بقانون، موضحة أن عدم تحديد سقف استثماري لتملك الأجنبي للسجلات التجارية ومزاولة الأنشطة التجارية، كما هو معمول به حاليا، رتب انعكاسات سلبية على أسس رؤية البحرين الثلاثية «العدالة، التنافسية، الاستدامة»، مضيفة أن النص الحالي من القانون تحول السوق البحريني المحلي إلى تجارة موازية غير صحية أدت إلى تآكل دور أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواطنين.

كما رأت جمعية رجال الأعمال أن الاقتراح بقانون يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وحماية المستثمر البحريني، ويقضي على الآثار السلبية الناجمة عن عدم وجود حد أدنى لرأسمال الشركات الأجنبية.